E

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/C.8/2022/10
15 September 2022
ORIGINAL: ARABIC

المجلس
الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

لجنة التكنولوجيا من أجل التنمية
الدورة الرابعة
بيروت، 14-15 تشرين الثاني/نوفمبر 2022

البند 12 من جدول الأعمال المؤقت

برنامج تعزيز التنمية الرقمية والتعاون الرقمي في الدول العربية للسنوات الخمس المقبلة

موجز

تقدّم هذه الوثيقة لمحةً عن برنامج تعزيز التنمية الرقمية والتعاون الرقمي في الدول العربية، الذي أطلقته لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) في عام 2020، وعرضاً لأهم المشاريع التي يتضمنها البرنامج في مجال التعاون الرقمي والتنمية الرقمية. وتسلّط الوثيقة الضوء على المشروع الفرعي المشترك بين الإسكوا وجامعة الدول العربية بشأن وضع استراتيجية عربية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (أو أجندة رقمية عربية)، وخطة عمل مشتركة لتنفيذها في السنوات المقبلة. وتستعرض الوثيقة أيضاً مقترحاتٍ لبعض المبادرات والمشاريع المرتبطة بالأجندة الرقمية العربية تهدف إلى تعزيز التعاون الرقمي والتنمية الرقمية في الدول العربية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ولجنة التكنولوجيا من أجل التنمية مدعوّة إلى مناقشة مضمون الوثيقة وتقديم مقترحات للتعاون بين الدول العربية في مجال التنمية الرقمية خلال السنوات الخمس المقبلة.

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
مقدمة	2-1	3
الفصل		
أولاً- أهمّ المشاريع ضمن برنامج تعزيز التنمية الرقمية والتعاون الرقمي في الدول العربية	31-3	3
ألف- مشروع إعداد وتطوير وتفعيل الاستراتيجية العربية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (الأجندة الرقمية العربية) (2023-2033)	14-4	4
باء- مشروع الرصد الدوري للتنمية الرقمية من خلال التقارير الوطنية والتقرير العربي للتنمية الرقمية	22-15	6
جيم- مشاريع وطنية للتعاون الفني في مجال التنمية الرقمية	24-23	7
دال- مشروع استحداث منتدى عربي دولي للدعوة في مجال السياسات والحوار بشأن التنمية الرقمية والتعاون الرقمي	31-25	8
ثانياً- أهداف وغايات تفعيل الأجندة الرقمية العربية	35-32	10
ثالثاً- التوصيات	37-36	15
ألف- توصيات موجّهة إلى الدول الأعضاء في الإسكوا		15
باء- توصيات موجّهة إلى الأمانة التنفيذية للإسكوا		15

المرفقات

المرفق الأول- الإجراءات المقترحة ذات الأولوية	16
المرفق الثاني- لمحة عن بعض المبادرات والمشاريع المقترحة في إطار الشراكات	23

مقدمـة

1- أطلقت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) برنامجاً لتعزيز التنمية الرقمية والتعاون الرقمي في الدول العربية في عام 2020. ويتضمن هذا البرنامج عدة مساراتٍ تهدف إلى وضع استراتيجيات أو أجندات رقمية إقليمية ووطنية من شأنها تمكين صانعي السياسات من الاستجابة لحاجات بلدانهم، وتسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية، وتسريع تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030. ويُعتبر هذا البرنامج امتداداً طبيعياً للجهود التي بذلتها الإسكوا في السنوات الماضية في مجال التنمية الرقمية.

2- واستُكملت المرحلة الأولى من البرنامج في منتصف عام 2022، ويجري العمل على المرحلة الثانية التي يُتوقَّع أن تمتدّ حتى عام 2033. وفي ما يلي أهم النتائج المتوقعة من هذا البرنامج الموسّع والمتعدّد المسارات:

(أ) إتاحة مجموعة محدّثة من الأدوات الإقليمية التي يمكن أن تستخدمها الحكومات في تقييم حالة التنمية الرقمية وقياس المؤشرات المتعلقة بها بشكل دوري وصياغة أجندات وطنية بشأنها؛

(ب) تبنّي الاستراتيجية العربية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (الأجندة الرقمية العربية) على مستوى الدول العربية، واعتماد أجندات وطنية للتنمية الرقمية في عدد من الدول الأعضاء بما يتوافق مع الاستراتيجية العربية؛

(ج) توفير منتديات للدعوة في مجال السياسات والحوار والتعلّم من الأقران وبناء قدرات أصحاب المصلحة في الدول الأعضاء في عدة مجالات منها مجتمع المعلومات، وحوكمة الإنترنت، والتحوّل الرقمي وقضايا الاقتصاد الرقمي؛ ولمواكبة آخر التطورات الرقمية على المستويين الوطني والإقليمي؛ وبناء التوافق بشأن السياسات ذات الأولوية لتحفيز التنمية الرقمية في المنطقة العربية؛

(د) إنشاء منصة إلكترونية مخصّصة للتعاون الرقمي والتنمية الرقمية، وحافظة إقليمية للوثائق الخاصة بمجتمع المعلومات والتنمية الرقمية لأصحاب المصلحة في الدول الأعضاء؛

(هـ) التواصل والدعم وتنسيق الجهود الوطنية مع الجهود العربية والعالمية في مجال مجتمع المعلومات والتعاون الرقمي والتنمية.

أولاً- أهمّ المشاريع ضمن برنامج تعزيز التنمية الرقمية والتعاون الرقمي في الدول العربية

3- يعرض هذا الجزء أبرز المشاريع التي تشملها المسارات المختلفة لبرنامج تعزيز التنمية الرقمية والتعاون الرقمي في الدول العربية، وأهمّ ما خلصت إليه من نتائج وتوصيات للمرحلة اللاحقة. ويسلّط الضوء على عدد من المواضيع الهامة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية للسنوات الخمس المقبلة.

ألف- مشروع إعداد وتطوير وتفعيل الاستراتيجية العربية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (الأجندة الرقمية العربية) (2023-2033)

4- يهدف هذا المشروع إلى تمكين صانعي السياسات في الدول العربية من إحداث تغيير في السياسات أو الممارسات باستخدام المعرفة المكتسبة من مشاركتهم في عملية وضع الاستراتيجية العربية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (الأجندة الرقمية العربية) باعتبارها إحدى المنافع العامة الإقليمية.

5- وفي سياق التعاون الفني بين الإسكوا وجامعة الدول العربية، سُخِّرَت الموارد اللازمة لوضع الاستراتيجية العربية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (الأجندة الرقمية العربية) استناداً إلى رؤية الإسكوا لمنهجية إعداد وتطوير وتفعيل الاستراتيجية العربية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (الأجندة الرقمية العربية). وقد صادق مجلس الوزراء العرب للاتصالات والمعلومات على هذه الرؤية في 18 كانون الأول/ديسمبر 2020 وفقاً لتوصيات الاجتماع الحادي والثلاثين لفريق العمل العربي المعني بالاستراتيجية العربية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

6- واستندت الأجندة الرقمية العربية إلى نهجٍ كليٍ يشمل جميع مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي وردت في القمة العالمية لمجتمع المعلومات، وأوجه ارتباطها بتحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وإلى الخبرة التراكمية في المنطقة العربية في إعداد الاستراتيجيات الشاملة.

7- وارتكزت هيكلية الأجندة الرقمية العربية على المجموعات الخمس المدرجة في إطار الإسكوا المفاهيمي للتنمية الرقمية، كما ورد في وثيقة رؤية الإسكوا لمنهجية إعداد وتطوير وتفعيل الاستراتيجية العربية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (الأجندة الرقمية العربية).

8- وقد عوّل هذا العمل المشترك على خبرات منظمات الأمم المتحدة ومنظمات عربية وآراء الخبراء وممثلي الدول المشاركين في هذا المشروع في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية في المنطقة العربية، وذلك من خلال الآلية المركزية للتعاون البحثي والفني، التي تضمّ أعضاء فريق الإسكوا وباحثين من المنظمات الإقليمية والدول العربية، لتعزيز محتوى الاستراتيجية العربية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (الأجندة الرقمية العربية).

9- وفي هذا السياق، عقدت الإسكوا وجامعة الدول العربية سلسلة اجتماعات لتطوير الاستراتيجية العربية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (الأجندة الرقمية العربية)، تضمّنت اجتماعات اللجنة الفنية المشتركة[1]، وورشات العمل المخصّصة للباحثين والخبراء من الدول والمنظمات المشاركة في هذا المشروع ضمن الآلية المركزية للتعاون البحثي والفني[2]، واجتماعات الفريق العربي المعني بالاستراتيجية العربية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وقد أتاحت هذه الاجتماعات فرصةً للتشاور مع ممثلي الدول العربية ومنظمات الأمم

(1) يتولّى فريق العمل العربي المعني بالاستراتيجية العربية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات تشكيل مجموعة عمل مصغّرة منبثقة منه لتكون بمثابة لجنة فنية مشتركة أو حلقة تواصل دائمة بين فريق العمل العربي والأمانة العامة لجامعة الدول العربية والأمانة التنفيذية للإسكوا.

(2) يعمل عدد من الباحثين الفنيين من منظمات دولية وإقليمية وجهات داعمة للفريق العربي مع خبراء وباحثين في الإسكوا في إطار المشروع المشترك للإسكوا وجامعة الدول العربية، من خلال الآلية المركزية للتعاون البحثي والفني المعنية بتطوير المحتوى العلمي للأجندة وخطة العمل التنفيذية.

المتحدة والمنظمات العربية العاملة في هذا المجال بشأن محتوى الأجندة الرقمية العربية وإصداراتها المتتالية، واتّبعت نهجاً تشاركياً في وضع هذه الأجندة تحت مظلة الإسكوا وجامعة الدول العربية بالتعاون مع الهيئات الإقليمية والدولية الأخرى. وستوضَع المسودّة النهائية للأجندة في تشرين الثاني/نوفمبر 2022 تمهيداً لعرضها على المكتب التنفيذي لمجلس الوزراء العرب للاتصالات والمعلومات ورفعها لاحقاً إلى المجلس المتوقع عقده في نهاية عام 2022 من أجل المصادقة عليها واعتمادها.

10- وتتضمّن الأجندة الرقمية العربية نموذجاً لقياس التنمية الرقمية وُضِع خصيصاً لرصد تنفيذ الغايات ومن ثم تحقيق الأهداف الرئيسية للأجندة. ويتطلب هذا النموذج توفّر بيانات لمؤشرات أساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وغيرها من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والتنموية، بما يتيح رصداً متكاملاً على المستويين الإقليمي والوطني وتحليلاً آنياً ودورياً لمدى تطوّر التنمية الرقمية في المنطقة العربية. ويتكوّن نموذج قياس التنمية الرقمية من مجموعتين من المؤشرات:

(أ) مؤشرات دولية مستقاة من المؤشرات الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ومؤشرات التنمية المستدامة الصادرة عن منظمات الأمم المتحدة المعنية بمتابعة تنفيذ مخرجات القمة العالمية لمجتمع المعلومات وأهداف خطة التنمية المستدامة لعام 2030؛

(ب) مؤشرات عربية تم استحداثها وإدراجها في الدليل الاسترشادي الذي يتضمّن النموذج المعياري الخاص بإعداد الاستعراضات الوطنية للتنمية الرقمية في المنطقة العربية.

11- ولضمان حسن التنفيذ، بدأ فريق العمل بوضع إطار لبناء الشراكات بشأن الأجندة الرقمية العربية. فقد أطلقت الإسكوا دعوة لجميع الشركاء والفاعلين في مجال سياسات التنمية الرقمية لإدراج مبادراتهم أو مشاريعهم بما يدعم تنفيذ الأجندة الرقمية العربية وتمويلها. وستتضمن النسخة النهائية للأجندة قائمةً بهذه المشاريع والمبادرات.

12- وتضطلع تقارير الاستعراضات الوطنية والإقليمية للتنمية الرقمية التي تصدر على نحو دوري، بدورٍ محوري لضمان تحديث الأجندة ومتابعة تنفيذها. فعلى ضوء هذه التقارير وأدوات مساندة أخرى، تحصل عملية الرصد والمتابعة للتنمية الرقمية بشكل دوري على المستويين الوطني والإقليمي ويجري تحديث الأجندة الرقمية لمواكبة المستجدات العالمية والإقليمية. ويُتوقّع بشكل مبدئي إجراء التحديث الأول للأجندة بحلول عام 2025.

13- وقد أوصى المكتب التنفيذي لمجلس الوزراء العرب للاتصالات والمعلومات في دورته العادية الخمسين، التي عُقِدَت في مقر وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات المصرية في القاهرة في 19 تموز/يوليو 2022، باعتماد توصيات الاجتماع الرابع والثلاثين لفريق العمل المعني بالاستراتيجية العربية للاتصالات والمعلومات. وأثنى المجلس على الأنشطة والمراحل التي أنجزتها الإسكوا، لا سيما إصدار أحدث مسودة للأجندة الرقمية العربية، بما في ذلك المحاور والأهداف والغايات ومؤشرات التحليل والرصد لتحقيق الغايات. ورحّب المجلس بما أعلنته الإسكوا من أنشطة مخطّط لها للفترة المقبلة، لا سيما إنشاء آليات التفعيل كالشراكات والمشاورات، والاستمرار في وضع الأجندات الوطنية المرتبطة بالأجندة الرقمية العربية.

14- ويجري العمل على اعتماد الاستراتيجية العربية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (الأجندة الرقمية العربية) على مستوى الدول العربية. وقد اعتمد عدد من الدول الأعضاء أجندات وطنية للتنمية الرقمية تتوافق مع الأجندة العربية.

باء- مشروع الرصد الدوري للتنمية الرقمية من خلال التقارير الوطنية والتقرير العربي للتنمية الرقمية

15- تهدف تقارير الاستعراضات الوطنية للتنمية الرقمية، الغنية بالبيانات والمعلومات الكمّية والنوعية، إلى توصيف الحالة على أرض الواقع، ودعم عملية اتخاذ القرارات القائمة على الأدلة في مجال التعاون الرقمي والتنمية الرقمية، ووضع رؤى واستراتيجيات إقليمية من أجل الاستفادة من التقدم في المسار التنموي الرقمي لتسريع تحقيق أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية.

16- ومنذ عام 2018، أطلقت الإسكوا عملية إعداد التقارير الوطنية والتقرير الإقليمي للتنمية الرقمية، ودعت الدول الأعضاء إلى إعداد تقارير وطنية للتنمية الرقمية ورفع مستوى التعاون بين القطاعات المعنية والاسترشاد بالإطار المفاهيمي الذي وضعته الإسكوا للتنمية الرقمية، على أن تصبّ التقارير الوطنية في التقرير العربي للتنمية الرقمية.

17- وقد شاركت في الدورة الأولى (2018-2019) من عملية إعداد التقارير عشر دول عربية أصدرت في عام 2019 تقاريرها الوطنية التي ساهمت في إعداد تقرير التنمية الرقمية العربية 2019[(3)].

18- ويتزامن إعداد التقارير الوطنية للفترة 2021-2022 مع عملية وضع الأجندة الرقمية العربية وعدد من الأجندات الرقمية الوطنية للبلدان التي بدأت تتعاون مع الإسكوا والتي تستند إلى بيانات الاستعراضات الوطنية والتقرير الإقليمي من أجل رصد التقدّم في التنفيذ لاحقاً.

19- وتؤدي الإسكوا دوراً توجيهياً وتنسيقياً في إعداد الاستعراضات الوطنية للتنمية الرقمية والتقرير العربي للتنمية الرقمية من خلال تنفيذ مهام محددة وتنظيم ورشات بناء القدرات، كما هو مبين في الدليل الاسترشادي لاستعراضات التنمية الرقمية الوطنية لعام 2021[(4)].

20- وللدول المشاركة في هذا المشروع، وتحديداً وزارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتنمية الرقمية أو ما يوازيها، دورٌ أساسي في إعداد تقارير الاستعراضات الوطنية للتنمية الرقمية وفقاً للنموذج المعياري الذي يتضمنه الدليل الاسترشادي لتقارير الاستعراضات[(5)]. وتسعى هذه الوزارات إلى تشكيل فرق عمل وطنية تضمّ خبراء رئيسيين من مختلف القطاعات والمؤسسات لإدارة استعراضات التنمية الرقمية الوطنية وإنتاج تقارير عالية الجودة عنها، استناداً إلى الدليل الاسترشادي. وقد استفاد النموذج المعياري المحدّث لعام 2021 من تجربة الدول التي شاركت في الاستعراضات الوطنية لعام 2019، ومن مدخلات قيّمة لعدد من منظمات الأمم المتحدة

(3) https://www.unescwa.org/sites/default/files/pubs/pdf/arab-digital-development-report-2019-arabic.pdf.

(4) E/ESCWA/CL4.SIT/2021/Guide.1.

(5) المرجع نفسه.

التي دعتها الإسكوا للمشاركة في هذا المشروع مثل الاتحاد للدولي للاتصالات، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، وإدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

21- وفي منتصف تشرين الأول/أكتوبر 2021، بدأ العمل على الاستعراضات الوطنية للتنمية الرقمية التي تشكّل مدخلات لاستكمال الإصدار الثاني من التقرير العربي للتنمية الرقمية[6].

22- وستكون جميع التقارير متاحة رسمياً للاطلاع عليها على منصة التنمية الرقمية الإلكترونية على موقع الإسكوا، وعلى المرصد الإلكتروني المخصّص لدعم الدول المشاركة. ويجري حالياً العمل على تطوير هذين المنبرين إلى جانب عملية وضع الاستعراضات الوطنية للتنمية الرقمية.

جيم- مشاريع وطنية للتعاون الفني في مجال التنمية الرقمية

1- الأجندات أو الاستراتيجيات الوطنية للتنمية الرقمية

(أ) العراق

- الجهة الطالبة: وزارة الاتصالات في بغداد، التي قدمت طلباً في 28 آذار/مارس 2021.
- الموضوع: تقدّمت وزارة الاتصالات في بغداد بطلب استشاري إلى الإسكوا من أجل الحصول على الدعم الفني اللازم لإعداد مقترح للأجندة الوطنية للتنمية الرقمية في العراق. وبناءً على هذا الطلب، قدّمت الإسكوا الدعم الفني اللازم واقترحت الأجندة الوطنية للتنمية الرقمية في العراق.
- المدّة الزمنية: أيلول/سبتمبر 2021 – كانون الثاني/يناير 2022.
- المخرجات: إعداد مقترح الأجندة الوطنية للتنمية الرقمية في العراق.

(ب) موريتانيا

- الجهة الطالبة: وزارة التحوّل الرقمي والابتكار وعصرنة الإدارة (المعروفة سابقاً بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتقنيات الإعلام والاتصال)، التي أرسلت خطاباً في 5 تشرين الثاني/نوفمبر 2020.
- الموضوع: تقدّمت وزارة التحوّل الرقمي والابتكار وعصرنة الإدارة بطلب إلى الإسكوا من أجل الحصول على الدعم الفني اللازم لإعداد الأجندة الوطنية للتنمية الرقمية في موريتانيا.
- المدّة الزمنية: حزيران/يونيو - كانون الأول/ديسمبر 2021.

(6) يُعَدّ التقرير العربي للتنمية الرقمية لعام 2022 وثيقة رديفة للاستراتيجية العربية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (الأجندة الرقمية العربية). فهو يتضمن معلومات مفصّلة عن وضع الدول العربية في مجال تعزيز التنمية الرقمية ومجتمع المعلومات للفترة 2021-2022، ويمكن الاستناد إليه لتحديد الفجوات والقضايا التي تعالجها الأجندة الرقمية العربية.

- المخرجات: إعداد مقترح الأجندة الوطنية للتنمية الرقمية في موريتانيا، بعنوان L'Agenda National de la Transition Numérique 2022-2026.

(ج) دولة فلسطين

- الجهة الطالبة: وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، التي قدّمت طلباً في كانون الثاني/يناير 2022.
- الموضوع: تقدّمت وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بطلب إلى الإسكوا من أجل الحصول على الدعم الفني اللازم لإعداد الأجندة الوطنية للتنمية الرقمية في دولة فلسطين.
- المدّة الزمنية: نيسان/أبريل 2022 - شباط/فبراير 2023.
- المخرجات: يجري التحضير لإعداد مقترح للأجندة الوطنية للتنمية الرقمية في دولة فلسطين.

2- مشاريع إنشاء مراصد وطنية للتنمية الرقمية من أجل وضع سياسات وطنية قائمة على الأدلة

23- تعتزم الإسكوا إنشاء مراصد وطنية للتنمية الرقمية في الدول العربية لتجميع المعلومات المطلوبة من خلال مجموعة من المؤشرات المتفق عليها. وتكون هذه المراصد مسؤولة عن متابعة التقدم المحرز في المؤشرات وتقديم التحليلات والدعم لصانعي القرار. وتقدّم كل دولة تقريراً سنوياً يتم الاستناد إليه لإعداد التقرير العربي للتنمية الرقمية.

24- وتعتزم الإسكوا التواصل مع الدول الأعضاء وتوجيه مراسلات رسمية إلى الجهات المختصّة لضمان إنشاء هذه المراصد الوطنية نظراً لدورها الرئيسي في توصيف الواقع ورصد التقدم في مجال التنمية الرقمية في الدول العربية وتحديد أولويات العمل في هذا المجال. وتسعى الإسكوا أيضاً إلى تعزيز التكامل الإقليمي باعتماد برامج مشتركة والبحث في إمكانية تطويرها، واتخاذ الإجراءات اللازمة وتصميم الأنشطة المصاحبة عند الحاجة.

دال- مشروع استحداث منتدى عربي دولي للدعوة في مجال السياسات والحوار بشأن التنمية الرقمية والتعاون الرقمي

25- يهدف هذا المشروع إلى تمكين صانعي السياسات وأصحاب المصلحة الآخرين من الدعوة والحوار بشأن قضايا التعاون الرقمي وحوكمة الإنترنت، مثل القوانين والمعايير الإلكترونية وغيرها من القضايا الخلافية، ومراجعة السياسات، والتحليل والتخطيط في مجال التنمية الرقمية، بما في ذلك البنية التحتية الرقمية، والاقتصاد الرقمي، والشمول والتمكين الرقمي، والتحوّل الرقمي. ويهدف أيضاً إلى إشراك صانعي السياسات وأصحاب المصلحة الآخرين في عملية التعاون الرقمي والتنمية في المنطقة العربية، وإلى ربط المسار العربي بالمسار العالمي للتعاون الرقمي الذي أطلقه الأمين العام للأمم المتحدة منذ عام 2019، وواكبته الإسكوا على مستوى المنطقة والعالم. وتعمل الإسكوا حالياً على التحضير لمواكبة مسار التعاون الرقمي في قمة المستقبل 2023 حيث تسعى إلى المساهمة فيها من منظور المنطقة العربية منذ عام 2021.

1- انعقاد الدورة الأولى للمنتدى العربي الدولي للتعاون الرقمي والتنمية لعام 2021

26- نظّمت الإسكوا الدورة الأولى للمنتدى العربي الدولي للتعاون الرقمي والتنمية لعام 2021، التي انعقدت افتراضياً من 13 إلى 23 كانون الأول/ديسمبر 2021 عبر المنصة الإلكترونية Zoom. وتضمّنت هذه الدورة 30 جلسة تناولت القضايا الأساسية للتعاون والتنمية الرقمية، وبعض المبادرات والمشاريع المتعلقة بالتحوّل الرقمي والحكومة الإلكترونية في المنطقة العربية والمؤشرات ذات الصلة، وسير العمل في الاستعراضات الوطنية للتنمية الرقمية.

27- وقد صدرت وثيقة ختامية في نهاية الدورة الأولى للمنتدى أكّد فيها المشاركون عزمهم على العمل معاً لتنفيذ مقررات القمة العالمية لمجتمع المعلومات وخطة التنمية المستدامة لعام 2030 تحقيقاً للمستقبل الذي تصبو إليه شعوب المنطقة العربية.

28- وطُلِب من الإسكوا تنظيم هذا المنتدى بصفة دورية، ومواصلة التعاون مع منظمات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والدولية العاملة في مجال التكنولوجيا من أجل التنمية، ولا سيما جامعة الدول العربية ومنظماتها المتخصّصة. ويهدف هذا المنتدى إلى توحيد جهود الدول الأعضاء ومجموعة واسعة من أصحاب المصلحة الإقليميين لتعزيز روح التعاون ومشاركة القضايا الأساسية المتعلقة بالتنمية الرقمية والتعاون الرقمي، وتشجيع الحوار وبناء الشراكات وإتاحة الفرصة لاستعراض الترابط بين مجتمع المعلومات والاقتصاد الرقمي وحوكمة الإنترنت ومناقشتها في إطار خطة عام 2030، مما يساعد على النهوض بمنطقة رقمية أكثر أماناً وإنصافاً ويمهّد لمستقبلٍ أكثر إشراقاً وازدهاراً لسكان المنطقة.

2- انعقاد الدورة الثانية للمنتدى العربي الدولي للتعاون الرقمي والتنمية لعام 2023

29- تنظّم الإسكوا، بالشراكة مع جامعة الدول العربية وعدة جهات فاعلة معنية بالقمة العالمية لمجتمع المعلومات ومنتدى حوكمة الإنترنت، الدورة الثانية للمنتدى العربي الدولي للتعاون الرقمي والتنمية لعام 2023، وذلك في نهاية أيلول/سبتمبر وبداية تشرين الأول/أكتوبر 2023، حضورياً وعبر الإنترنت. وتشمل هذه الجهات، على سبيل المثال لا الحصر، الاتحاد الدولي للاتصالات، والأونكتاد، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة، واليونسكو.

30- ويتيح هذا المنتدى منبراً شاملاً لمختلف الجهات المعنية لمناقشة القضايا ذات الأولوية في المنطقة العربية والمتعلقة بالتنمية الرقمية والتعاون الرقمي وتحديد المعايير وبناء التوافق بشأن قضايا التنمية الرقمية الإقليمية والمواضيعية، استرشاداً بالمنتديات والإعلانات العالمية والإقليمية ذات الصلة.

31- وفي النصف الثاني من عام 2022، بدأت الإسكوا المشاورات والتحضيرات للدورة الثانية للمنتدى العربي الدولي مع الشركاء والفاعلين في المسار العربي لمنتدى حوكمة الإنترنت والمسار العربي لمنتدى القمة العالمية لمجتمع المعلومات من أجل وضع جدول أعمال الدورة. وستُستكمَل المشاورات في الربع الأول من عام 2023، وترحّب الإسكوا برغبة أي دولة عربية في استضافة هذا المنتدى.

ثانياً- أهداف وغايات تفعيل الأجندة الرقمية العربية

32- تتضمن الاستراتيجية العربية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (الأجندة الرقمية العربية) 35 هدفاً و69 غاية تمثّل أولويات المنطقة العربية على المدى القصير والمتوسط والبعيد. وإنّ هذه الأهداف والغايات موزّعة على المجموعات الخمس والمحاور الفرعية التي ارتكزت عليها وثيقة الأجندة الرقمية العربية، وتمثل بالتالي خارطة طريق لعمل المنطقة العربية في هذا المجال خلال السنوات المقبلة.

33- وقد تمّ تحديد المؤشرات وقيمة الأساس والقيم المستهدفة لتحقيق هذه الأهداف والغايات على المدى القصير والمتوسط والبعيد، وفقاً للتحليل الذي أجرته الإسكوا بشأن وضع دول المنطقة بالاستناد إلى البيانات والمعلومات الواردة في تقارير الاستعراضات الوطنية والتقرير العربي للتنمية الرقمية للفترة 2021-2022 والمراجع الدولية والإقليمية ذات الصلة مع مراعاة التباين بين الدول العربية.

34- وفي الفترة من آذار/مارس 2021 حتى تاريخ إعداد هذه الوثيقة، نُظِّمَت اجتماعات بحثية تشاورية شارك فيها ممثلو الدول والمنظمات العربية وناقشوا الأهداف والغايات والمؤشرات وقيمة الأساس والقيم المستهدفة وتوافقوا عليها.

35- وفي ما يلي قائمة بالأهداف والغايات المنشودة على المدى المتوسط خلال الفترة 2023-2027، موزّعة على المجموعات الخمس المذكورة. ويمكن الاطلاع على الإجراءات المقترحة ذات الأولوية في المرفق الأول، وعلى المبادرات والمشاريع المقترحة في إطار الشراكات في المرفق الثاني.

الهدف	الغاية
المجموعة الأولى: الأطر الاستراتيجية الوطنية والإقليمية والدولية	
1- وضع مخططات ورؤى استراتيجية للارتقاء بمستوى التنمية الرقمية بمفهومها الشامل على المستويين الإقليمي والوطني مع مواكبة التغيّرات العالمية ورصد التقدم الناتج من تلك المخططات والرؤى على نحو منهجي.	• تطوير أجندات أو استراتيجيات وطنية للتنمية الرقمية بمفهومها الشامل في جميع الدول العربية مع مراعاة البعد الإقليمي. • وضع استراتيجية لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، واستراتيجيات أخرى لقطاعات اقتصادية أو اجتماعية معينة في الدول العربية. • تصميم سياسة مواضيعية وطنية في أحد مجالات التكنولوجيا الرقمية في جميع الدول العربية. • اتّباع آلية مناسبة لرصد التنمية الرقمية بمفهومها الشامل ومتابعتها على المستوى الوطني.
2- تعزيز المشاركة الفاعلة والمؤثرة في مسارات التعاون الدولي والإقليمي.	• تعزيز المشاركة في المنتديات الإقليمية والعالمية الخاصة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها. • تنسيق المواقف العربية من القضايا المطروحة في المنتديات الدولية الخاصة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها.

الهدف	الغاية
المجموعة الثانية: مجالات سياسات البنية التحتية والبيئة القانونية	
3- تعظيم التنافسية والارتقاء بمستوى التنظيم في قطاع الاتصالات في الدول العربية.	• تشجيع المنافسة ووضع ضوابط تشريعية وتنظيمية في حالة الحصرية. • الارتقاء بمستوى تصنيف التنظيم للدول العربية على المستوى العالمي.
4- تعزيز التعاون والتنسيق التنظيمي بين الدول العربية لإتاحة وتحسين خدمات الاتصالات والخدمات الرقمية الإقليمية.	• التوسّع في إتاحة واستخدام خدمات الاتصالات والخدمات الرقمية المتبادلة بين الدول العربية.
5- تحسين معدلات الوصول إلى خدمات الاتصالات الأساسية.	• تعزيز النفاذ إلى الإنترنت بمعدلات تتخطى المتوسط العالمي. • تسجيل نسبة لا تقل عن 50 في المائة من المشتركين الذين يستخدمون الحزمة العريضة الثابتة بسرعة أعلى من 10 ميغابت/ثانية في جميع الدول العربية. • تعزيز التغطية لشبكات الجيل الرابع للهاتف النقال بما يتخطى المتوسط العالمي.
6- تحسين سرعة الإنترنت للمستخدمين وتعظيم الاستفادة من خدمات الإنترنت والمحتوى التفاعلي.	• تعزيز التغطية لشبكات الجيل الرابع للهاتف النقال بما يتخطى المتوسط العالمي. • وصول نصيب الفرد من عرض الحزمة الدولية للإنترنت إلى معدلات أعلى من المتوسط العالمي في جميع الدول العربية باستثناء الدول المصنفة الأقل نمواً.
7- تطوير بنية شبكات الإنترنت وهيكلية الربط البيني على المستويين الوطني والإقليمي.	• توفّر نقطة لتبادل الإنترنت في كل دولة. • توفّر عدد من نقاط التبادل الإقليمية المترابطة على شكل شبكة إقليمية تقدم خدمات التبديل بسرعة عالية وتجذب مقدمي خدمات المحتوى العالميين الراغبين في الوصول إلى المستخدمين العرب. • اتصال جميع الدول العربية بإحدى نقاط التبادل الإقليمية. • إتاحة انتقال البيانات بين الدول العربية بنسبة 100 في المائة عن طريق نقاط التبادل الإقليمية أو الربط المباشر من دون الحاجة إلى العبور بشبكات دولية.
8- تفعيل استخدام خدمات التوقيع الإلكتروني والمعاملات الإلكترونية على المستويين الوطني والإقليمي.	• إنشاء هيئة وطنية فاعلة للتوقيع والتصديق الرقمي في جميع الدول العربية. • إبرام اتفاقيات للاعتراف المتبادل بخدمات التوقيع الرقمي.
9- حماية البيانات الشخصية للمستخدمين.	• توفّر قوانين ولوائح تنفيذية محدّثة لحماية البيانات الشخصية في جميع الدول العربية.
10- تعزيز الأمن السيبراني في المنطقة العربية.	• توفّر نصوص قانونية محدّثة لمكافحة الجريمة المعلوماتية وتعزيز الأمن السيبراني في جميع الدول العربية.

الهدف	الغاية
	• انضمام معظم الدول العربية إلى اتفاقية التعاون العربي في مكافحة جرائم تكنولوجيا المعلومات، ووضع الآليات اللازمة لتنفيذها. • تحسّن الأداء العام لجميع الدول العربية في مجال الأمن السيبراني. • إنشاء مراكز استجابة وطنية لطوارئ الحاسوب في جميع الدول العربية. • التعاون والتنسيق بين جميع المراكز الوطنية لطوارئ الحاسوب في الدول العربية.
المجموعة الثالثة: مجالات الاقتصاد الرقمي والتوظيف والتجارة	
11- تصنيف الشركات العاملة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتوفير بياناتها من أجل متابعة أداء القطاع وتعزيزه.	• اعتماد تصنيف موحّد للشركات العاملة في مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الدول العربية وفق المعايير العالمية مثل ISIC4 وغيره. • وضع إطار عربي لتطوير ومواءمة سجلات الشركات في الدول العربية بهدف تسهيل الحصول على البيانات الإحصائية للشركات العاملة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
12- تشجيع الاستثمار في شركات قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.	• نمو الاستثمار في شركات قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. • زيادة مساهمة مؤسسات التمويل في الاستثمار برأس المال المغامر لهذه الشركات.
13- تفعيل وتنشيط البحث والتطوير في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.	• رفع نسبة الإنفاق على البحث والتطوير في المنطقة العربية لمواكبة المستويات العالمية والاقتصادات الناشئة. • تحقيق زيادة ملموسة في عدد براءات الاختراع التي تقدمها الدول العربية. • تحفيز الابتكار في الدول العربية.
14- قياس مساهمة قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الاقتصاد الوطني.	• وضع قياسات وطنية دورية وبيانات منشورة في مجالات الاقتصاد الرقمي وفي مجال مساهمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الاقتصاد في جميع الدول العربية.
15- تعزيز مساهمة قطاع المعلومات والاتصالات في الاقتصاد.	• زيادة عدد الشركات المتخصّصة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الناشئة. • زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر الذي تجذبه شركات قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. • رفع نسبة قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى الناتج القومي.

الهدف	الغاية
16- تعزيز استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في القطاعات الإنتاجية المختلفة.	• تنفيذ مبادرات في جميع الدول العربية لتشجيع استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في قطاعي الصناعة والزراعة وسائر القطاعات الإنتاجية.
17- تعزيز صادرات السلع والخدمات في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الدول العربية.	• تحقيق زيادة في صادرات السلع والخدمات في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
18- توسيع سوق التجارة الإلكترونية في الدول العربية وتحفيز إطلاق الشركات العاملة في هذا المجال.	• زيادة حجم المعاملات التجارية القائمة على استخدام آليات التجارة الإلكترونية بثلاثة أضعاف خلال 5 سنوات، وذلك بالأسعار الثابتة.
19- الاستيعاب الإيجابي للعملات الرقمية وفق منهجية قانونية نافعة للاقتصاد.	• وضع ضوابط في معظم الدول العربية للتعامل مع العملات الرقمية على نحو يتيح نقلها الآمن وتمويل الصفقات التجارية بشكل قانوني.
20- تنمية مهارات الأفراد في مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.	• تعزيز المهارات المتقدمة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لدى الأفراد في جميع الدول العربية.
21- زيادة فرص العمل عن بُعد.	• زيادة فرص العمل عن بُعد باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الدول العربية، ولا سيما في حالة الأفراد المرغمين على ملازمة المنزل مثل النساء والأشخاص ذوي الإعاقة.
22- رفع إنتاجية الشركات من خلال تنمية قدرات الموظفين في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.	• وضع برامج تأهيل للشركات وموظفيها في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بما يناسب القطاعات الاقتصادية.
المجموعة الرابعة: التحوّل الرقمي وسياسات الاندماج الاجتماعي	
23- إتاحة النفاذ إلى الإنترنت باستخدام الحزمة العريضة بأسعار معقولة.	• وضع سقف لكلفة النفاذ إلى الإنترنت في جميع الدول العربية لا تتجاوز 2 في المائة من نصيب الفرد من الدخل القومي.
24- تشجيع نفاذ جميع فئات المجتمع ولا سيما النساء إلى شبكة الإنترنت.	• زيادة معدلات نفاذ النساء إلى الإنترنت في جميع الدول العربية. • زيادة معدلات النفاذ إلى الإنترنت في المناطق الريفية في جميع الدول العربية.
25- تعزيز النفاذ الرقمي للأشخاص ذوي الإعاقة في المنطقة العربية وتمكينهم من الوصول إلى الخدمات الإلكترونية.	• تحقيق زيادة ملموسة في عدد من الدول العربية التي لديها سياسة وطنية للنفاذ الرقمي. • تعزيز إمكانات الدول العربية في تحقيق النفاذ الرقمي.
26- تمكين الشباب والشابات من استخدام الإنترنت على النحو الأمثل.	• تعزيز وتطوير برامج لتمكين الشباب والشابات من استخدام الإنترنت على النحو الأمثل وتوفير الحماية لهم في جميع الدول العربية.

الهدف	الغاية
27- تعزيز وتحسين نفاذ المدارس والمراكز الصحية والمجتمعية إلى الإنترنت، ولا سيما في المناطق الريفية والنائية.	• زيادة معدلات نفاذ المدارس والمراكز الصحية والمجتمعية إلى الإنترنت، ولا سيما في المناطق الريفية والنائية في جميع الدول العربية.
28- تعظيم الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في قطاع التعليم.	• زيادة عدد الأشخاص الملتحقين بالتعلّم الإلكتروني والافتراضي في مختلف المجالات والمستويات التعليمية والمناطق في جميع الدول العربية.
29- تطوير البنى التحتية للحكومة الإلكترونية وخدماتها على نحو متكامل في الدول العربية.	• وصول جميع الدول العربية إلى معدلات تتخطى المتوسط العالمي في مؤشر تطوّر الحكومة الإلكترونية. • إتاحة وتعزيز قابلية التشغيل البيني بين منظومات الحكومة الإلكترونية في الدول العربية. • تطوير خدمات الحكومة الإلكترونية وزيادة استخدامها وتحسين رضا المستخدمين عنها في جميع الدول العربية. • تنفيذ مبادرات في مجال البيانات المفتوحة في جميع الدول العربية.
30- رفع كفاءة وجودة البنى التحتية المستخدمة في تقديم خدمات الحكومة الإلكترونية.	• إنشاء مراكز بيانات وطنية في جميع الدول العربية بما في ذلك بيئات سحابية تُستخدَم في تقديم خدمات الحكومة الإلكترونية. • إنشاء مراكز بيانات إقليمية.
31- رفع كفاءة قطاع الصحة باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.	• زيادة نسبة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في قطاع الصحة في جميع الدول العربية.
المجموعة الخامسة: السياسات الثقافية والإعلامية	
32- تعزيز المحتوى العربي الثقافي والإعلامي على شبكة الإنترنت.	• زيادة حجم المحتوى العربي الثقافي والإعلامي على شبكة الإنترنت. • زيادة نسبة الصفحات باللغة العربية على شبكة الإنترنت.
33- تفعيل تسجيل أسماء النطاقات باللغة العربية.	• تسجيل النطاق العلوي باللغة العربية لجميع الدول العربية. • زيادة أسماء النطاقات لكلّ دولة باللغة العربية.
34- تحقيق التقارب بين تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والإعلام.	• وضع استراتيجيات لتحقيق التقارب بين تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والإعلام في الدول العربية. • تشجيع استخدام الإنترنت للنفاذ إلى المحتوى الإعلامي. • إنشاء المنصات التكنولوجية المتخصّصة في إتاحة النفاذ إلى المحتوى الإعلامي. • استكمال النصوص القانونية المتعلقة بالنشر على الإنترنت، ولا سيما تلك المتعلقة بالتواصل مع العموم وحقوق الملكية الفكرية. • إصدار الأنظمة والتراخيص اللازمة لإتاحة النفاذ إلى المحتوى الإعلامي عن طريق شبكات الاتصالات

الهدف	الغاية
	من خلال تعزيز التعاون بين الهيئات الناظمة للاتصالات والجهات المنظِّمة للإعلام.
35- تعظيم الاستفادة من وسائل التواصل الاجتماعي والحدّ من آثارها السلبية المحتملة.	• إنشاء مواقع ومنصات متخصّصة للكشف عن الأخبار الوهمية في الدول العربية.

ثالثاً- التوصيات

36- توصي الإسكوا بتوحيد الجهود وتعزيز التعاون بين الدول الأعضاء من أجل تنفيذ الأنشطة المذكورة ضمن برنامج تعزيز التنمية الرقمية والتعاون الرقمي في الدول العربية للسنوات الخمس المقبلة.

37- وفي ما يلي عددٌ من التوصيات العملية التي يمكن أن تنظر فيها لجنة التكنولوجيا من أجل التنمية:

ألف- توصيات موجّهة إلى الدول الأعضاء في الإسكوا

- وضع آلية مستدامة لإعداد الاستعراضات الوطنية من خلال إنشاء مراصد وطنية متخصّصة على الإنترنت في الدول العربية الراغبة في المشاركة، وتغذية هذه المراصد بالبيانات المطلوبة، والالتزام بتحديث البيانات في المهل المتفق عليها، وإصدار تقارير دورية وفقاً لنموذج قياس التنمية الرقمية.
- تفعيل التنسيق الوطني بين الجهات العامة المعنيّة بالتنمية المستدامة ومؤسسات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وتوسيع نطاقه لتوفير البيانات والمعلومات اللازمة للتحليل، وتنظيم ورشات عمل لتنسيق العمل ومراجعته.
- وضع أجندات رقمية وطنية استناداً إلى الاستعراضات الوطنية.
- المشاركة في تحديث الأجندة الرقمية العربية بشكل دوري بعد إطلاقها.
- تشجيع الدول العربية التي لم تشارك بعد في مشروع الأجندة الرقمية العربية على الانضمام إلى آليات المشروع والمساهمة في أنشطته في المرحلة المقبلة.
- تفعيل الأجندة الرقمية العربية من خلال إطار الشراكات الذي يتيح للدول والمنظمات المعنيّة تنفيذ مشاريع ومبادرات متنوّعة ترتبط بمجالات عمل الأجندة الرقمية العربية وتسهم في تحقيق الأهداف والغايات والإجراءات المقترحة فيها.

باء- توصيات موجّهة إلى الأمانة التنفيذية للإسكوا

- مساعدة الدول في إنشاء مراصد وطنية لتوطين منهجية واضحة وموحّدة من أجل الحصول على البيانات اللازمة.
- بناء قدرات الدول لتغذية المراصد بالبيانات المطلوبة وتنظيم ورشات عمل للتنسيق والمراجعة وتذليل الصعوبات وتوضيح المفاهيم إذا لزم الأمر.

المرفق الأول

الإجراءات المقترحة ذات الأولوية

يبيّن الجدول التالي أبرز الإجراءات المقترحة ذات الأولوية، موزّعة على المجموعات الخمس المدرجة في إطار الإسكوا المفاهيمي للتنمية الرقمية. وتمهّد هذه الإجراءات لتنفيذ مشاريع ومبادرات وطنية وإقليمية من شأنها تعزيز التعاون الرقمي والتنمية في دول المنطقة وتحقيق التكامل العربي في هذا المجال. ويمكن أن تستفيد عدّة دول عربية من هذه الإجراءات للتقدّم على مسار التنمية الرقمية على الصعيدين الوطني والإقليمي وعلى المدى القصير والمتوسط والبعيد.

والدول العربية مدعوّة إلى اتخاذ هذه الإجراءات، وفقاً لظروفها وأولوياتها، من أجل تحقيق الأهداف والغايات المنشودة القائمة على الأدلة.

الهدف	الإجراءات المقترحة ذات الأولوية
المجموعة الأولى: الأطر الاستراتيجية الوطنية والإقليمية والدولية	
1- وضع مخططات ورؤى استراتيجية للارتقاء بمستوى التنمية الرقمية بمفهومها الشامل على المستويين الإقليمي والوطني مع مواكبة التغيّرات العالمية ورصد التقدم الناتج من تلك المخططات والرؤى على نحو منهجي.	• الاستمرار في تطوير وتحديث الأجندات والاستراتيجيات الوطنية للتنمية الرقمية. • الاستمرار في الرصد الدوري للتنمية الرقمية والمؤشرات المتعلقة بها ورصد مدى تنفيذ الأجندات والاستراتيجيات الوطنية، إن وُجدَت. • إدراج قضايا التنسيق والتكامل الإقليمي كجزء أساسي من السياسات الوطنية الرقمية. • وضع وتحديث الاستراتيجيات والسياسات والخطط القطاعية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على نحو مستمر. • وضع الاستراتيجيات والسياسات والخطط المواضيعية الوطنية المتعلقة بالتكنولوجيا الناشئة. • وضع نماذج لتصميم السياسات في مجال التكنولوجيا الناشئة لدعم عملية وضع الاستراتيجيات الوطنية. • إدراج التكامل الإقليمي ضمن الاستراتيجيات الوطنية عندما يكون ذلك ممكناً.
2- تعزيز المشاركة الفاعلة والمؤثرة في مسارات التعاون الدولي والإقليمي.	• مواصلة تنفيذ ودعم مبادرات تنسيق الجهود العربية بهدف تعزيز المشاركة العربية في مبادرات التعاون الدولي والإقليمي.
المجموعة الثانية: مجالات سياسات البنية التحتية والبيئة القانونية	
3- تعظيم التنافسية والارتقاء بمستوى التنظيم في قطاع الاتصالات في الدول العربية.	• تعريف ضوابط الحصرية وقياسها. • سنّ أو تحديث ما يكفي من الضوابط التشريعية التي تضعها الجهات المنظِّمة لعمل مقدّمي خدمات الاتصالات من أجل ضبط الحصرية ورفع التنافسية.

الهدف	الإجراءات المقترحة ذات الأولوية
	• إجراء مراجعات دورية لسوق الاتصالات وأسواقه الفرعية من أجل تنظيم التنافسية ومعالجة أي آثار سلبية للحصرية. • تعزيز التعاون بين الهيئات الناظمة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والهيئات الناظمة للقطاعات الأخرى من أجل الوصول إلى ما يُسمّى التنظيم التعاوني نظراً للتداخل بين هذه التكنولوجيا والعديد من القطاعات الأخرى. • البحث في إنشاء آلية مناسبة تساعد في تبادل الخبرات بين الهيئات الناظمة العربية، ولا سيما الهيئات التي نجحت في تحسين تصنيفها لدى الاتحاد الدولي للاتصالات.
4- تعزيز التعاون والتنسيق التنظيمي بين الدول العربية لإتاحة وتحسين خدمات الاتصالات والخدمات الرقمية الإقليمية.	• وضع إطار تنظيمي إقليمي تتوافق عليه الهيئات الناظمة ويساعد في إبرام اتفاقات تنظّم خدمات الاتصالات الإقليمية. ويمكن أن ينضمّ إلى هذا الإطار عدد من الدول وأن تلحق بها دول أخرى لاحقاً. • تنظيم وتشجيع خدمات التجوال الحرّ بين الدول العربية، وخدمات رقمية أخرى. • طرح مشروع اتفاقية عربية لتكامل خدمات الاتصالات. • إجراء دراسات تتضمن مقترحات عملية لتقديم خدمات الاتصالات على المستوى الإقليمي مع إمكانية الاستفادة من الدراسات التي تجريها الشبكة العربية للهيئات الناظمة للاتصالات.
5- تحسين معدلات الوصول إلى خدمات الاتصالات الأساسية.	• البحث في إنشاء أداة تمويلية عربية مشتركة وطويلة المدى لتطوير البنى التحتية في الدول العربية وزيادة إمكانية الوصول إلى خدمات الحزمة العريضة للخطوط الثابتة والنقالة.
6- تحسين سرعة الإنترنت للمستخدمين وتعظيم الاستفادة من خدمات الإنترنت والمحتوى التفاعلي.	• زيادة الاستثمارات والصناديق التمويلية لدعم حاجات الدول والمناطق التي لا توفر عائدات اقتصادية لمشغّلي الحزمة الدولية للإنترنت.
7- تطوير بنية شبكات الإنترنت وهيكلية الربط البيني على المستويين الوطني والإقليمي.	• وضع مؤشر لقياس البيانات المتبادلة داخل المنطقة وخارجها. • تفعيل نقاط تبادل الإنترنت الوطنية. • توفير الاستثمارات اللازمة لإطلاق مشروع عربي كبير يمكن أن يأخذ شكل تحالفٍ بين الشركات العربية من أجل: o إنشاء نقاط تبادل إقليمية. o إنشاء شبكة من مراكز البيانات لتبادل الإنترنت. o ربط نقاط التبادل الوطنية والإقليمية لإنشاء شبكة إقليمية وتطويرها.

الهدف	الإجراءات المقترحة ذات الأولوية
8- تفعيل استخدام خدمات التوقيع الإلكتروني والمعاملات الإلكترونية على المستويين الوطني والإقليمي.	• تفعيل الهيئات الوطنية المعنية بالتوقيع الإلكتروني والتصديق الرقمي. • إعداد اتفاقية تحدد شروط مواءمة واعتماد قوانين التوقيع الإلكتروني والتصديق الرقمي والمعاملات الإلكترونية في جميع الدول العربية. وفي هذا الإطار، يمكن الاستفادة من مخرجات عمل الشبكة الإقليمية للثقة الرقمية (AAECA-Net).
9- حماية البيانات الشخصية للمستخدمين.	• استكمال إصدار قوانين تتوافق مع أفضل الممارسات الدولية لحماية البيانات الشخصية في جميع الدول العربية، بما في ذلك آليات للتعاون الإقليمي والدولي. • الانضمام إلى الاتفاقيات الإقليمية والدولية ذات الصلة. • إعداد اتفاقية عربية لحماية البيانات وحوكمتها وتبادلها. • مصادقة الجهات المعنيّة في كلّ دولة على الاتفاقية العربية. • وضع الآليات التنفيذية لتطبيق الاتفاقية العربية في كلّ دولة.
10- تعزيز الأمن السيبراني في المنطقة العربية.	• وضع استراتيجيات وطنية للأمن السيبراني تشمل السياسات الأمنية الوطنية المتكاملة والبنى التحتية الحرجة والمرونة وآليات التدقيق الوطنية وبرامج بناء القدرات. • إطلاق المبادرات في أيٍّ من المجالات التي تشملها الاستراتيجيات الوطنية للأمن السيبراني. • استكمال تأسيس مراكز الاستجابة الوطنية لطوارئ الحاسوب. • إنشاء شبكة إقليمية لمراكز طوارئ الحاسوب معترف بها على المستويين الإقليمي والدولي. • إنشاء مرصد لمؤشرات الأمن السيبراني في المنطقة العربية.
المجموعة الثالثة: مجالات الاقتصاد الرقمي والتوظيف والتجارة	
11- تصنيف الشركات العاملة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتوفير بياناتها من أجل متابعة أداء القطاع وتعزيزه.	• توصيف وإجراء إحصاء دقيق للشركات العاملة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وفق تصنيف موحّد يتوافق مع المعايير العالمية من أجل تحديد عائدات هذه الشركات ومساهماتها في الاقتصاد الوطني الكلي باعتبارها قطاعاً إنتاجياً على غرار القطاعات الاقتصادية الأخرى. • اعتماد تصنيف إحصائي موحّد للشركات العاملة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على مستوى الدول العربية، يُراجَع كل سنتين أو ثلاث سنوات.

الهدف	الإجراءات المقترحة ذات الأولوية
	• تقديم حوافز للشركات لحثّها على اتباع التصنيف الجديد في بياناتها الرسمية. • بناء قاعدة بيانات إقليمية موحّدة للشركات المتخصّصة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بالتعاون مع الجهات المعنيّة مثل الأجهزة الإحصائية والغرف التجارية، وإتاحة النفاذ إليها.
12- تشجيع الاستثمار في شركات قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.	• استقطاب الاستثمار الأجنبي والوطني في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال تخفيض الضرائب وتبسيط الإجراءات. • زيادة الحوافز لدعم نمو شركات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. • إطلاق برامج لدعم الشركات المتخصّصة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
13- تفعيل وتنشيط البحث والتطوير في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.	• منح القروض للشركات الناشئة، ولا سيما تلك التي يطلقها رواد الأعمال الشباب، وإنشاء الصناديق المتخصّصة لدعمها. • إنشاء المناطق الاقتصادية الخاصة والحاضنات التكنولوجية. • استقطاب الاستثمار الأجنبي والوطني في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال تخفيض الضرائب وتبسيط الإجراءات. • استحداث آلية للتمويل المشترك تابعة لجامعة الدول العربية ويمكن أن تشارك فيها صناديق التمويل القائمة والقطاع الخاص والجامعات. • تشجيع الاستثمارات في هذا المجال مع التركيز على التكنولوجيا الناشئة.
14- قياس مساهمة قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الاقتصاد الوطني.	• إجراء مسوح وطنية والمساهمة في المسوح الدولية التي تتيح الوصول إلى بيانات عن الاقتصاد الرقمي ومساهمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الاقتصاد.
15- تعزيز مساهمة قطاع المعلومات والاتصالات في الاقتصاد.	• إطلاق برامج أبحاث عربية مشتركة في المجالات المرتبطة بالتكنولوجيا الرقمية. • تقديم الحوافز للبحث والتطوير بما في ذلك التخفيضات الضريبية والمناطق الخاصة.
16- تعزيز استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في القطاعات الإنتاجية المختلفة.	• إطلاق برامج ومبادرات لتوفير البيئة التمكينية لدعم القطاعات الإنتاجية باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مع التركيز على استخدام المصادر المفتوحة وتبادل الخبرات.

الهدف	الإجراءات المقترحة ذات الأولوية
	• توفير مصادر التمويل للقطاع الخاص الإنتاجي لدعم خطط ومشاريع التحوّل الرقمي. • تفعيل صندوق دعم الاقتصاد الرقمي العربي.
17- تعزيز صادرات السلع والخدمات في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الدول العربية.	• قيد التطوير.
18- توسيع سوق التجارة الإلكترونية في الدول العربية وتحفيز إطلاق الشركات العاملة في هذا المجال.	• استكمال التشريعات والقواعد المنظِّمة للتجارة الإلكترونية والدفع الإلكتروني في الدول العربية. • وضع إطار قانوني وفنّي للتجارة الإلكترونية الإقليمية العابرة للحدود. • تحديث اتفاقية منطقة التجارة الحرّة العربية الكبرى لتشمل التجارة الإلكترونية.
19- الاستيعاب الإيجابي للعملات الرقمية وفق منهجية قانونية نافعة للاقتصاد.	• وضع أطر تشريعية لتداول العملات الرقمية المقبولة والصادرة عن المصارف المركزية سواء على المستوى المحلي أو الدولي، بالتنسيق مع مؤسسات التمويل الوطنية والعربية. • دراسة إصدار عملة رقمية عربية موحّدة معترف بها عن طريق المصارف المركزية.
20- تنمية مهارات الأفراد في مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.	• تأهيل القدرات المتقدّمة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
21- زيادة فرص العمل عن بُعد.	• الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتشجيع العمل عن بُعد وإضفاء الطابع القانوني عليه، مع التركيز على منح فرص العمل للنساء والأشخاص ذوي الإعاقة.
22- رفع إنتاجية الشركات من خلال تنمية قدرات الموظفين في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.	• توفير برامج التوعية والتدريب لحثّ الشركات وأصحاب العمل على تأهيل العاملين في مجالات العمل المختلفة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
المجموعة الرابعة: التحوّل الرقمي وسياسات الاندماج الاجتماعي	
23- إتاحة النفاذ إلى الإنترنت باستخدام الحزمة العريضة بأسعار معقولة.	• تخفيض كلفة النفاذ إلى الإنترنت باستخدام الحزمة العريضة الثابتة باعتبارها تخدم الأسر. • اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتخفيض نفقات النفاذ إلى الإنترنت باستخدام الحزمة العريضة النقالة مثل رفع كفاءة استخدام الطيف الترددي.
24- تشجيع نفاذ جميع فئات المجتمع ولا سيما النساء إلى شبكة الإنترنت.	• المشاركة في الإحصاءات العالمية لقياس النفاذ إلى الإنترنت. • إعداد البرامج لبناء قدرات النساء في استخدام الإنترنت. • إعداد برامج خاصة بالنساء، ولا سيما في المناطق الريفية.

الهدف	الإجراءات المقترحة ذات الأولوية
25- تعزيز النفاذ الرقمي للأشخاص ذوي الإعاقة في المنطقة العربية وتمكينهم من الوصول إلى الخدمات الإلكترونية.	• إطلاق برامج توعية وتدريب بشأن النفاذ الرقمي.
26- تمكين الشباب والشابات من استخدام الإنترنت على النحو الأمثل.	• التقليل من مخاطر ومساوئ استخدام الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي للشباب والشابات. • تضمين البرامج التعليمية في المدارس معلومات عن الاستخدام الآمن للإنترنت. • إعداد برامج متكاملة لتمكين الشباب والشابات وحمايتهم. • إنشاء لجان وطنية تضمّ أعضاء من الجهات المعنيّة بالتمكين والحماية.
27- تعزيز وتحسين نفاذ المدارس والمراكز الصحية والمجتمعية إلى الإنترنت، ولا سيما في المناطق الريفية والنائية.	• تفعيل دور صناديق الخدمة الشاملة بحيث لا تقتصر على المفهوم التقليدي لتمويل نفاذ الأفراد إلى الإنترنت، وإنما تتجاوزه للمساهمة في تغطية تكاليف ربط المرافق الحيوية بما في ذلك المدارس والمراكز الصحية. • اتخاذ الإجراءات الكفيلة بدعم شبكات التعليم والبحث العلمي في الدول وتيسير اتصالها بشبكة الإنترنت بتكاليف مقبولة نظراً لأهمية المحتوى والخدمات التي يمكن أن تقدّمها.
28- تعظيم الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في قطاع التعليم.	• حثّ وزارات التربية والتعليم العالي على اعتماد التعليم الافتراضي في مجالات التعليم الأساسي والجامعي والتعليم والتدريب مدى الحياة. • تفعيل معايير اعتماد التعليم الرقمي ولا سيما في اختصاصات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
29- تطوير البنى التحتية للحكومة الإلكترونية وخدماتها على نحو متكامل في الدول العربية.	• توسيع خدمات الحكومة الإلكترونية لتصبح تفاعلية في جميع الدول العربية. • تطوير خدمات إلكترونية مشتركة بين الدول العربية. • وضع التشريعات والتنظيمات المتعلقة بالبيانات المفتوحة.
30- رفع كفاءة وجودة البنى التحتية المستخدمة في تقديم خدمات الحكومة الإلكترونية.	• إنشاء بيئة سحابية على المستويين الوطني والإقليمي. • إعداد وثيقة عربية استرشادية عن الحوسبة السحابية.
31- رفع كفاءة قطاع الصحة باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.	• صياغة استراتيجيات وطنية للصحة الإلكترونية، تشمل نظم الإدارة الشبكية للمستشفيات ونظم إدارة المستحضرات الصيدلانية فضلاً عن الطبابة عن بُعد والنظم الرقمية للمتابعة الصحية.
المجموعة الخامسة: السياسات الثقافية والإعلامية	
32- تعزيز المحتوى العربي الثقافي والإعلامي على شبكة الإنترنت.	• إنشاء مكتبة رقمية عربية متاحة على الإنترنت على شكل مشروع غير ربحي مثل مشروع غوتنبرغ. • تفعيل مسابقات وطنية وإقليمية لتعزيز المحتوى الرقمي العربي.

الهدف	الإجراءات المقترحة ذات الأولوية
33- تفعيل تسجيل أسماء النطاقات باللغة العربية.	• تفعيل النطاقات العلوية العربية التابعة للدول أو العامة.
34- تحقيق التقارب بين تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والإعلام.	• صياغة وتنفيذ استراتيجيات رسمية بشأن التقارب بين تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ووسائل الإعلام. • إنشاء المنصات المعنيّة بتقديم خدمات النفاذ الثنائية أو الثلاثية إلى المحتوى الإعلامي. • إعداد وثيقة استرشادية بشأن النصوص القانونية المتعلقة بقضايا النشر على الإنترنت. • إعداد وثيقة استرشادية بشأن نظام تراخيص الاتصالات التي تتيح النفاذ إلى المحتوى الإعلامي. • وضع نموذج استرشادي عربي لاستراتيجيات التقارب.
35- تعظيم الاستفادة من وسائل التواصل الاجتماعي والحدّ من آثارها السلبية المحتملة.	• التوعية بوسائل التواصل الاجتماعي وفائدتها وفعاليتها، وتأطير الأنشطة الإعلامية والاقتصادية المنفّذة من خلالها.

وتبدي الإسكوا استعدادها لتقديم الدعم الفني المطلوب في المجالات ذات الصلة، وذلك وفقاً للإمكانات المتوفّرة لديها، وبموجب طلبٍ للتعاون الفني يمكن أن تتقدّم به الدول الأعضاء من خلال القنوات الرسمية ونقاط الاتصال لدى الإسكوا.

المرفق الثاني

لمحة عن بعض المبادرات والمشاريع المقترحة في إطار الشراكات

تعمل الإسكوا بالتعاون مع جامعة الدول العربية على إعداد إطار للشراكات من أجل كسب الوقت وتوحيد الجهود الرامية إلى تنفيذ الاستراتيجية العربية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (الأجندة الرقمية العربية) وتعزيز استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحقيق التنمية المستدامة والشاملة في المنطقة العربية.

ويتيح إطار الشراكات للدول والمنظمات المعنية فرصةً للمشاركة في تحقيق أهداف وغايات الأجندة الرقمية العربية التي تم تحديدها وفقاً لأولويات المنطقة العربية مع مراعاة التباين بين دولها، وذلك من خلال إدراج مبادرات قائمة أو مقترحة تدعم تنفيذ الاستراتيجية العربية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (الأجندة الرقمية العربية) على المدى القصير والمتوسط والبعيد.

وفي ما يلي قائمة أولية ببعض المبادرات المقترحة وفقاً للمحاور الأساسية للاستراتيجية العربية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وانطلاقاً من المجموعات الخمس الواردة في الإطار المفاهيمي للتنمية الرقمية. وقد طُرِحَت هذه المبادرات وجرى الاتفاق عليها خلال الجلسات التشاورية التي نُظِّمَت من أجل بلورة وتحسين محتوى وثيقة الأجندة الرقمية العربية وتفعيلها في المرحلة المقبلة:

المجموعة الأولى: الأطر الاستراتيجية الوطنية والإقليمية والدولية

- تعزيز رصد التنمية الرقمية ومؤشراتها في المنطقة العربية.
- إنشاء مراكز الرصد الوطنية لمؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- تفعيل المنتدى العربي الدولي للتعاون الرقمي والتنمية.

المجموعة الثانية: مجالات سياسات البنية التحتية والبيئة القانونية

- تطوير البنية التحتية المشتركة لشبكة الإنترنت في المنطقة العربية.
- تفعيل مشروع الشبكة الإقليمية للثقة الرقمية القائم منذ عام 2017 والتابع للمنظمة العربية لتكنولوجيات الاتصال والمعلومات.
- إنشاء مركز عربي للأمن السيبراني، يضمّ شبكةً إقليمية لمراكز طوارئ الحاسوب معترفاً بها على المستويين الإقليمي والدولي، وإنشاء مرصد لمؤشرات الأمن السيبراني في المنطقة العربية.

المجموعة الثالثة: مجالات الاقتصاد الرقمي والتوظيف والتجارة

- إنشاء بوابة لشركات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات العربية.
- تعزيز التجارة الرقمية في المنطقة العربية.
- بناء رؤية عربية متكاملة بشأن الاستثمار في شركات تكنولوجيا رقمية تتّسم بمستوى تنافسي عالمي.

المجموعة الرابعة: التحوّل الرقمي وسياسات الاندماج الاجتماعي

- تطوير مراكز البيانات الحكومية الإقليمية.
- تعزيز النفاذ الرقمي للأشخاص ذوي الإعاقة من خلال المنصّة العربية للإدماج الرقمي.
- اعتماد التعليم عن بُعد.

المجموعة الخامسة: السياسات الثقافية والإعلامية

- إنشاء بوابة غير ربحية للمحتوى العربي الثقافي.

وقد دعت الإسكوا جميع الشركاء والمنظمات وأصحاب المصلحة إلى إدراج مشاريعهم ومبادراتهم في إطار بناء الشراكات لتحقيق أهداف الأجندة الرقمية العربية وغاياتها، مما يتيح قاعدة بيانات تسهم في تشبيك المشاريع والمبادرات في مجالات محدّدة وجذب التمويل اللازم لتعظيم الاستفادة منها على الصعيدين الوطني والإقليمي.